### استقبل المشايخ والشخصيات الاجتماعية من أبناء مديريتي حراز وصعفان

# رئيس الجمهورية : خيار تصحيح أسعار المشتقات النفطية أجمعت عليه الأحزاب

**صنعاء / سبأ :**

**استقبل الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية المشايخ والشخصيات الاجتماعية من أبناء مديريتي حراز وصعفان بمحافظة صنعاء.**

**وبعد أن رحب بهم الأخ الرئيس ترحيبا حارا ، أشاد بمواقفهم الوطنية المعروفة من أجل الانتصار للثورة وقضايا الوطن .**

**وعبر الأخ رئيس الجمهورية عن سعادته البالغة بلقاء أبناء حراز وصعفان.. مستعرضا صعوبة المرحلة وما مر به اليمن منذ مطلع عام 2011م عند نشوب الأزمة وما صاحب ذلك من انقسامات خطيرة في صفوف الجيش والأمن وحتى المجتمع وكانت الأوضاع تنذر بكوارث وخيمة مع هجوم القاعدة على محافظة أبين وأجزاء من محافظة شبوة وإعلان إمارة اسلامية هناك .**

## اليمن حقق نجاحات باتجاه المستقبل وفقاً لدولة الحكم الرشيد

## الهم الأول للدولة والحكومة هو كيفية إخراج اليمن من معاناته

## الذين لا يريدون الحوار ولا مخرجاته يفتحون جبهات للحرب

## توجيه الحكومة باستكمال تنفيذ المشاريع التنموية المتعثرة

## أبناء حراز وصعفان يؤكدون دعمهم للقيادة السياسية لوضع أسس الدولة المدنية الحديثة

وقال " مع الأسف نحن من قبل ومنذ قيام الثورة لم نستطع أن نبني دولة قوية لا في الشمال ولا في الجنوب وبعد قيام الجمهورية اليمنية في 22 من مايو في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين وتحديدا في 1990 كان ما كان من مماحكات وخلافات حتى حرب 94 ومن مشكلة إلى أخرى ولم يستقر اليمن بالشكل المطلوب نظرا لضعف الدولة ومعاناتها من جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية».

وأشار الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى الجهود المخلصة التي بذلت من أجل تجنيب اليمن الحرب الأهلية .. لافتا إلى طبيعة اتصالاته في أوج الأزمة برؤساء الدول الخمس وفي المقدمة الرئيس باراك أوباما الذي تفهم بصورة كبيرة طبيعة المخاطر التي يمر بها اليمن حينها ووافق على طلب عدم نقل السفارات من صنعاء إلى جيبوتي وكذا تقديم الدعم اللازم من أجل سلامة واستقرار اليمن .

وأشاد الأخ الرئيس بالمواقف الأخوية النبيلة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية الذي بادر بصورة سريعة حينها إلى تقديم الدعم من المشتقات النفطية التي كانت منعدمة في اليمن تماما وصولا إلى ترجمة المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ومن ثم انجاز العديد من القرارات والخطوات والإجراءات في طريق الولوج إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل والنجاح التاريخي والاستراتيجي الذي تحقق بانبثاق مخرجات الحوار الوطني الشامل وصولا إلى مشارف الإنجاز الأخير وترجمة كل المخرجات إلى أرض الواقع بعد انجاز الدستور للدولة الاتحادية .

وتناول الأخ رئيس الجمهورية أيضا العديد من القضايا المتصلة بالواقع الراهن من مختلف جوانبه السياسية والأمنية والاقتصادية.. مبينا أن اليمن قد حقق نجاحات وخطوات باهرة جدا باتجاه المستقبل الجديد وفقا لدولة الحكم الرشيد والمشاركة الواسعة في المسئولية والثروة والسلطة وتحقيق العدالة والحرية والمساواة .

وخاطب الأخ الرئيس أبناء مديريتي حراز وصعفان بقوله " انتم تدركون كيف كان الوضع في اليمن الذي تجمعت أزماته إلى مطلع العام 2011 لتنفجر بصورة مذهلة وخطيرة وأنتم أكثر مدنية في كل تعاملاتكم ولا تؤمنون بالعنف وتحلون كل مسائلكم بالحوار ولم نسمع عنكم إلا كل خير كما أنكم أيضا بعيدون عن أساليب الثأر».

وفيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية في قطاع المشتقات النفطية قال الأخ الرئيس " تفاهمت مع خادم الحرمين الشريفين حول ما نعانيه من أزمة في هذا المنحى نتيجة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها اليمن وعدم القدرة على استمرارية الدعم كون الوضع سينهار حتميا وكنا في الشهور التالية من هذا العام ربما نصل إلى مرحلة العجز عن توفير المواد الغذائية الأساسية وطلبت منه مساعدة اليمن من أجل تخطي هذا الوضع بمشتقات نفطية تكون عونا لتصحيح مسار المشتقات النفطية ،وقدم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز مساعدات سخية ستظل محفورة في وجدان اليمنيين وقلوبهم ».

وأشار الأخ الرئيس إلى أن خيار تصحيح أسعار المشتقات النفطية كان خيارا لا بد منه وقرارا وطنيا بمعنى الكلمة أجمعت عليه الأحزاب والقوى الاقتصادية والبيوتات الاستثمارية والتجارية بل وكانت هناك مناشدات واسعة من أجل اتخاذ هذا الاجراء انقاذا للوضع الاقتصادي المنهار وتلافيا لعدم ارتفاع سعر الصرف الأجنبي للعملات الأجنبية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي وكان من الممكن أن يصبح الريال اليمني غير قادر على الحفاظ على القيمة الشرائية أمام الدولار بصورة خطيرة.

ولفت إلى أن هناك الكثير من المعالجات والإجراءات التي تصاحب ذلك لتخفيف الوطأة على كاهل عامة الناس والتي تم اتخاذها .. مشددا على أن الهم الأول للدولة والحكومة هو كيفية إخراج اليمن من معاناته إلى بر الأمان وهو الهم الأول قبل أي شيء .

وتطرق الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى أن الذين لا يريدون الحوار ولا مخرجاته يفتحون جبهات الحرب هنا وهناك في الشمال والجنوب ويعملون على خلق الاحباطات إلا أننا عازمون كل العزم مع كل القوى الشريفة والوطنية على إخراج اليمن من دوامة الأزمات والخروج إلى المستقبل المأمول .. داعياً إلى ضرورة اغتنام فرصة الدعم الكبير الذي تلقاه اليمن على المستوى الإقليمي والدولي والأممي أيضا من أجل اخراج اليمن الى آفاق التطور والازدهار.

وأشار الأخ رئيس الجمهورية إلى اهتمام الدولة بالتنمية وسيتم الأخذ بعين الاعتبار كل ما استمع إليه من مطالب واحتياجات تخص المنطقة من المشاريع الخدمية والإنمائية التي تحتاجها .. مؤكداً أنه سيوجه الحكومة باستكمال تنفيذ المشاريع التنموية المتعثرة واعتماد مشاريع في مجالات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم والطرقات وكذا التوجيه بتجنيد كتيبتين في أمن المديريتين بحيث يتم استيعاب أغلبها من أبناء المنطقة.

وكان الشيخ مصطفى خالد تلا رسالة أبناء حراز وصعفان للأخ رئيس الجمهورية والتي أكدوا فيها تأييدهم القوي للخطوات المستمرة التي يقوم بها والنابعة من روح وجوهر مخرجات الحوار الوطني الشامل .. كما أكدوا دعمهم ومساندتهم للمضي قدما إلى جانب القيادة السياسية لوضع أسس وقواعد الدولة المدنية الحديثة ونشر الأمن والاستقرار في الوطن.

وعبر أبناء حراز وصعفان عن ثقتهم في تخطي كافة الصعاب والعقبات رغم الظروف التي تمر بها البلاد .. مستنكرين الحادثة الارهابية التي تعرض لها رجل الأعمال يحيى محسن الصلول، والأعمال التخريبية التي يقوم بها أعداء الوطن ودعاة الفوضى بهدف زعزعة الأمن والاستقرار، ما أحدث رعبا في نفوس المواطنين الآمنين بالمنطقة ، ومنها الحادث الاجرامي المتمثل في احراق مصنع الأدوية لأحد المستثمرين في بني مطر .

وأكدوا أن الممارسات المتطرفة الخبيثة والإجرامية لن تزيد أبناء حراز وصعفان إلا إصراراً على بناء الوطن وتطوير اقتصاده من خلال بناء المشاريع العملاقة والقضاء على الفقر والجهل والمرض والبطالة .. مطالبين بضرورة تشكيل لجنة للإشراف والمتابعة على سير الاجراءات التي تقوم بها الاجهزة المختصة وتسهيل مهامها وسد الفراغ الأمني في المنطقة من خلال اعادة النطاق الأمنية الى وضعها السابق.

فيما تحدث عضو مجلس النواب بسام علي الشاطر وعدد من المشايخ والشخصيات الاجتماعية.. معربين عن تقديرهم الكبير للأخ الرئيس عبدربه منصور هادي لهذا الاستقبال الحميمي وكذا تقديرهم لكل الجهود التي بذلها ويبذلها في سبيل تحقيق النجاحات الكاملة للمرحلة الانتقالية وفقا لاستحقاقات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة والقرارات الدولية ذات الصلة .

وتناول المتحدثون في كلماتهم متطلبات أبناء مديريتي حراز وصعفان في الجوانب الأمنية والتنموية والمتمثلة في مشاريع التربية والتعليم والصحة والطرقات والمياه كمتطلبات حياة ضرورية لا غنى عنها .

---

# لجنة وزارية تناقش المواضيع المتصلة بالوضع التمويني للمشتقات النفطية

**صنعاء / سبأ:**

ناقشت اللجنة الوزارية المكلفة باعداد الاجراءات التنفيذية لتوجيهات رئيس الجمهورية لدراسة حاضر ومستقبل القطاع النفطي وتعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني، في اجتماعها أمس برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات الدكتور احمد عبيد بن دغر، عدداً من المواضيع المتصلة بالوضع التمويني للمشتقات النفطية.

وتطرقت اللجنة الى المعالجات المتخذة لتعزيز الاجراءات الامنية لضمان وصول وانسياب عملية توزيع احتياجات السوق من المشتقات النفطية الى العاصمة والمحافظات ، ومنع حدوث اية إشكالات من شأنها عرقلة سير القاطرات الناقلة للمشتقات النفطية .

واستعرضت اللجنة التقرير الاسبوعي لوزارة النفط والمعادن حول الكميات المتوفرة من المشتقات النفطية المختلفة وعملية توزيعها على مستوى المحافظات.. حيث اكد التقرير ان الوضع التمويني مستقر من حيث توفر المشتقات النفطية وبكميات كافية تلبي احتياجات السوق .. مستعرضا الجهود التي تبذلها الوزارة لتعزيز عملية الرقابة الميدانية على توزيع وبيع المشتقات النفطية.

واطلعت اللجنة على التقرير الخاص بالجوانب الامنية المرتبطة بقطاعي النفط والغاز.. وأكدت بهذا الخصوص على وزارتي الدفاع والداخلية مواصلة وتعزيز الجهود المبذولة لتامين خطوط سير قاطرات النفط والغاز المرحلة من المنشآت التموينية الى العاصمة والمحافظات.. مشددة على ضرورة اتخاذ الاجراءات الرادعة لحماية انابيب نقل النفط والغاز، وتوفير اعلى درجات الحماية لها.

وناقشت اللجنة الاختلالات القائمة في عدم التزام بعض محطات ومحلات البيع والتوزيع بالاسعار الرسمية المحددة لبيع الغاز المنزلي.. ووجهت بهذا الشان وزارة النفط والمعادن - بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية والسلطات المحلية في العاصمة والمحافظات بتكثيف عملية الرقابة الميدانية على محطات ومحلات بيع الغاز المنزلي وضبط المخالفين واتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة بحقهم، بما يمنع التلاعب باسعار هذه المادة الحيوية، موضحة أهمية الدور الذي ينبغي ان تضطلع به المجالس المحلية في المحافظات والمديريات لتحقيق الرقابة الفاعلة بما في ذلك المساهمة المؤثرة في تطبيق الإجراءات القانونية الرادعة بحق المخالفين والمتلاعبين باسعار الغاز.

وأكدت اللجنة على وزارة الداخلية وضع الضوابط والاجراءات المنظمة لعملية تحويل مركبات الراغبين بتحويلها من استخدام البنزين والديزل الى استخدام الغاز، وذلك بما يحافظ على السلامة المرورية والعامة نظرا لخطورة التحويل العشوائي، على الامن والسلامة العامة.. وكلفت باعداد تقرير بذلك من الوزارات والجهات المعنية شاملا جميع الجوانب المرتبطة بمخاطر التحويل والضوابط والاجراءات المنظمة لهذه العملية، بما يحد من العشوائية وما يترتب عليها من اضرار ومخاطر على السلامة العامة والمركبات على حد سواء.

ولفت نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات خلال الاجتماع الى الحرص على ان تعمل اللجنة بمنهجية فاعلة وشاملة لاداء المهام المناطة بها والمرتبطة بتطوير سياسات القطاع النفطي في مختلف الجوانب، والوقوف على الصعوبات والمعوقات ومعالجتها اولا باول، بما يضمن استمرار امداد السوق المحلية بالكميات الكافية من المشتقات النفطية.. مؤكدا ان اللجنة لن تتوانى وفي حدود اختصاصاتها عن اتخاذ اية اجراءات من شانها الاسهام في تطوير اداء القطاع النفطي، وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، وكذا توفير احتياجات المواطنين من المشتقات النفطية ومنع التلاعب باسعار الغاز المنزلي.

وشدد الدكتور بن دغر على اهمية المتابعة المستمرة لتنفيذ قرارات وتكليفات اللجنة، وما تتخذه من اجراءات عملية لمواجهة ومعالجة اية اختلالات او إشكالات تتصل بانتاج واستيراد وتخزين وتوزيع وبيع المشتقات النفطية.

---

### بكلفه إجمالية (25) مليون دولار

# التوقيع على عقود تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع الصرف الصحي بمدينة سيئون

**سيئون / سبأ :**

تم أمس بمدينة سيئون محافظة حضرموت التوقيع على اتفاقيتي تنفيذ العقدين الاول والثاني من عقود مشروع مجاري الصرف الصحي لمدينتي سيئون وتريم البالغة كلفته الاجمالية 65 مليون دولار بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومساهمة من الحكومة اليمنية.

وجرى توقيع الاتفاقيتين بحضور وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد من قبل وزير المياه والبيئة عبده رزاز صالح ومحافظ محافظة حضرموت خالد سعيد الديني ووكيل المحافظة لشؤون الوادي والصحراء سالم سعيد المنهالي ومدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمناطق الوادي والصحراء عامر سعيد العامري وممثلي الجهتين المنفذتين للمشروع.

وتنص الاتفاقيتان للعقدين الأول والثاني البالغة كلفتهما نحو 37 مليون دولار في المرحلة أولى من إجمالي كلفة المشروع على إنشاء شبكات للصرف الصحي بأطوال متعددة وأحجام مختلفة تشمل الأحياء القديمة والجديدة لمدينة سيئون وإدخال خدمة الصرف الصحي لمدينة الغرفة ضمن خطوط النقل الرئيسية ومحطة المعالجة، إضافة إلى إنشاء محطة المعالجة لمدينة سيئون التي تتسع لكميات كبيرة من مياه الصرف الصحي تصل في اليوم الواحد إلى 12 ألف متر مكعب، وحددت الاتفاقيتان فترة التنفيذ بعامين.

ويستفيد من المشروع في مرحلته الأولى بمدينة سيئون حتى عام 2015م، 103 آلاف و800 نسمة، فيما يقدر عدد المستفيدين بالمدينة نفسها في المرحلة الثانية حتى عام 2025م، 149 ألفاً و274 نسمة.

في حفل التوقيع الذي أقيم بالمجمع الحكومي بسيئون عبر وزير المياه عبده رزاز صالح عن سعادته بالمشاركة في هذا الاحتفال مشيرا الى الابعاد الصحية والبيئية للمشروع شاكرا مساهمات السلطة المحلية بالمحافظة وأعضاء مجلسي النواب والشورى لمتابعتهم الحثيثة مع الجهات المعنية للتعجيل بتنفيذ المشروع.

واعتبر وزير المياه مشروع مجاري الصرف الصحي انقاذا لمدينة سيئون التي تعيش على بحيرة من مياه بيارات الصرف الصحي، لافتا إلى أن هناك مشاريع أخرى سيتم تنفيذها في مناطق متعددة بالمحافظة في مجال البيئة والمياه متى ما توفر الامن والاستقرار.

من جانبه عبر محافظ حضرموت عن سعادته لمشاركة وزير المياه مراسيم التوقيع على عقود تنفيذ هذا المشروع في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المحافظة، معتبرا ذلك تأكيدا ملموسا على حرص قيادة وزارة المياه على دعم المشاريع التنموية بالمحافظة، لافتا إلى أهمية المشروع سواء الجانب البيئي أو الاجتماعي لمدينتين من أهم مدن المحافظة اقتصاديا واجتماعيا.

وجدد محافظ حضرموت تأكيده على حرص السلطة المحلية للوقوف إلى جانب المسؤولين في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالوادي والصحراء من اجل الدفع ببرامجها وخططها السنوية التي تخدم المواطنين، داعيا كافة الأطراف الرسمية والأهلية إلى مزيد من التعاون والالتفاف لتحقيق المشاريع الخدمية التي تلبي احتياجات الناس في مناطق الوادي والصحراء.

فيما أوضح مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمناطق وادي حضرموت والصحراء عامر سعيد العامري أن تأخير توقيع عقود مدينة تريم كان لأسباب فنية بحتة يتعلق جزء منها بجانب قانوني يحتم اعادة مناقصة العقد الخاص بمحطة المعالجة بتريم من جديد.

وأكد العامري أنه سيتم فور الانتهاء من إجراءات تسليم المواقع وبدء العمل في مرافق المشروع بسيئون، العمل على تأهيل المقاولين للمرحلة الثانية من المشروع، متوقعا أن تتم عملية استقبال العروض وتحليلها وإرساء المناقصات خلال فترة شهرين.

وشكر مدير عام المؤسسة الجهات التي ساهمت في معالجة مختلف الاشكاليات التي واجهت سير عمل المشروع في الجوانب الفنية والقانونية والمالية والإدارية، داعيا قيادة وزارة المياه والجهات ذات الاختصاص إلى مساعدتهم في البحث عن مصادر تمويل لمشروع الاستفادة والتدوير لمياه المعالجة التي ستصل الى نحو 12 ألف متر مكعب يوميا.

حضر التوقيع وكيل وزارة المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي وعضو مجلس الشورى علي سالم بكير ورئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بالمحافظة محمد بن فارس مدير المشروع المهندس مصطفى ابو حسين ممثلا عن الشركة الاستشارية المصرية وعدد من مدراء عموم المديريات والمكاتب التنفيذية والشخصيات الاجتماعية والأعيان بالوادي والصحراء وذوي الاختصاص في وزارة المياه والبيئة والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمناطق وادي وصحراء حضرموت.